أثر الشمول المالي علي التمكين الاقتصادي للمرأة

في مصر

ياسمين محمد احمد محمد *

الملخص

هدفت الدراسة الي توضيح اثر الشمول المالي في تقديم الدعم الاقتصادي للمرأة، وفهم العلاقة بين ادوات الشمول المالي ودور التمكين الاقتصادي للمرأة، والتحديات التي تواجه الشمول المالي للمرأة، والآليات التي يمكن من خلالها للشمول المالي أن يعزز الفرص الإقتصادية للمرأة.

وتستخدم الدراسة منهجية الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة " نموذج "ARDL " للفترة (1990–2021) لإختبار الفرضية وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر باستخدام برنامج E–views، ظهرت نتائج تقدير النموذج ان مؤشرات الشمول المالى ذات علاقة طردية بالمتغير التابع بالتمكين الاقتصادي المرأة.، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية بهدف تقديم خدمات منخفضة التكلفة بهدف تعزيز مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة ، وخاصةً يتعلق بالتأمين والادخار والتمويل وغيرها من الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التمكين الاقتصادي للمرأة، الخدمات المالية، نموذج ARDL.

* باحث ماجستير في الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.

The impact of financial inclusion on the economic empowerment of women in Egypt

Abstract

The study aimed to clarify the impact of financial inclusion in providing economic support to women, and to understand the relationship between financial inclusion tools and the role of women's economic empowerment, the challenges facing women's financial inclusion, and the mechanisms through which financial inclusion can enhance women's economic opportunities.

The study is used the autoregressive distributed lags methodology (ARDL model) for the period (1990-2021) to test the hypothesis and analyze the relationship between financial inclusion and the economic empowerment of women in Egypt using the E-views program. The model estimation results showed that financial inclusion indicators are directly related to the dependent variable of women's economic empowerment. The study recommended the need to diversify and develop banking services and products with the aim of providing low-cost services with the aim of enhancing indicators of women's economic empowerment, especially with regard to insurance, savings, finance and other services.

Keywords: financial inclusion, women's economic empowerment, financial services, ARDL model

مقدمــة

اصبحت قضايا المرأة تلقي اهتمامًا واسعًا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تمكينها اقتصاديًا، ويرجع ذلك إلى أهمية دور المرأة في تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي. فزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة تُعَدُّ محورًا أساسيًا لخطة التنمية المستدامة 2030، وتقوم العديد من الدول بجهود كبيرة لتحقيق تقدم في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا سواءً ذاتيًا أو مشاركتها عالميًا.

فإن تحقيق معدلات مرتفعة في تمكين المرأة اقتصاديًا يعد أمرًا حاسمًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة.ويتطلب الأمر جهودًا متواصلة ومتضافرة من الحكومات والمؤسسات والمنظمات المختلفة، بما في ذلك دعم النساء وتوفير الفرص الاقتصادية وتحسين البيئة المؤسسية والقانونية التي تدعم تمكين المرأة اقتصاديًا. (Hunt, Sarwar,2017)

تعد زيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها أمرًا ضروريًا لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل وللحد من الفقر، إن زيادة مشاركة الأشخاص في النظام المالي، فإنهم يكونون أكثر قدرة على إدارة المخاطر، وبدء الأعمال التجارية أو الاستثمار فيها . أن المشاركة في النظام المالي تجعل الأفراد أكثر قدرة على إدارة المخاطر وبدء الأعمال التجارية أو الاستثمار فيها، تعد زيادة الشمول المالي للمرأة ضرورية، حيث تعاني النساء من الفقر الناتج عن التقسيم غير المتكافئ للموارد والفرص الاقتصادية . لذلك فإن تعزيز الشمول المالي للنساء يساعد على تمكينهن من إدارة حياتهن المالية وزيادة دخلهن وتحقيق استقلالية اقتصادية، وهو أمر ضروري لتحسين الحياة العامة وتعزيز التنمية الشاملة.,(Holloway,2017)

وتعد مصر من أوائل الدول على مستوى العالم التي أعدت استراتيجية لتمكين المرأة 2030 والتى تم إطلاقها في عام 2017 من خلال المجلس القومى للمرأة ، ركزت علي ان الشمول المالي هدف واضحا في جدول اعمالها الوطنية، أعتمدت مصر إعلان مايا الصادر في سبتمبر 2011م في منتدي السياسات العالمي في ريفييرا مايا بالمكسيك ولذلك لتعزيز الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان في مصر حيث بلغت 49.42% عام 2022، إلا أن مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لا تزال منخفضة، فعلى سبيل المثال، يشير معدل المشاركة الإناث في القوى العاملة نسبة قليلة تبلغ 15.34% من إجمالي عدد الإناث، ويبلغ فقط نسبة الإناث العاملات بوظائف مدفوعة الاجر 68.6٪ من اجمالي عمالة الإناث، ونسبة الإناث العاملين في الإدارة العليا والمتوسطة **20.5**٪ عام2021 (البنك الدولي ،2022). حيث تشير تلك المؤشرات ان المرأة في مصر تواجه تحديات ثقافية واجتماعية تعيق تحقيقها للتمكين الاقتصادي.

بالتزامن مع اهمية وإنتشار الشمول المالي الشمول المالي في مصر، حيث يمكن أن يكون محفزًا للتخفيف من الفقر وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إن الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال يعتبر أمرًا حاسمًا لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وبالتالي الحد من الفوارق الاقتصادية بين الجنسين

تركز المشكلة البحثية علي

أثر الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر؟

سوف يقوم البحث على فرضية أساسية و هي :

" يؤثر الشمول المالي تأثير إيجابيا علي التمكين الإقتصادي للمرأة في مصر خلال الفترة من 1990 إلي 2021"

هدف الدراسة

يهدف البحث الى توضيح دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة، والعوائق والتحديات التي تواجه الشمول المالي للمرأة، والآليات التي يمكن من خلالها للشمول المالي أن يعزز الفرص الاقتصادية للمرأة، واختبار الفرضية وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر (1990-2022)

أهمية الدراسة

هناك قلة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة حول الشمول المالي والتمكين الإقتصادي للمرأة، ولذلك يحاول الموضوع المساهمة في دراسة أثر الشمول المالي علي التمكين الإقتصادي للمرأة في مصر، خاصة ان المرحلة الحالية تشهد اهتماما من جانب الدولة المصرية في سد الفجوة بين الجنسيين و المتعلقة بالعمل والمشاركة الإقتصادية في القطاع الرسمي، حيث تعد مصر من أوائل الدول على مستوى العالم التى أعدت استراتيجية لتمكين المرأة 2030، والشمول المالي يعتبر كأداة لتنفيذ ذلك تركيز من خلال تحسين وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات

المالية، ومن ثم توجيه ومشاركة النساء في النظام المالي فإن ذلك يعود بفوائد كبيرة من حيث النمو الإقتصادي وتحقيق قدر أكبر من المساواة وكذلك رفاهية المجتمع.

حدود الدراسة

– **الحد المكاني:** تتناول هذه الدراسة اثر الشمول المالي علي التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

– **الحد الزماني:** تتناول هذه الدراسة أثر الشمول المالي علي التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر خلال الفترة (1990– 2020) حيث شهدت مصر تطورات كبيرة في مؤشراتها المتعلقة بالشمول المالي في تلك الفترة مما يدل على أن لمصر إستعداد كبير علي الاستفادة من ذلك النظام.

منهج الدراسة

تنقسم الدراسة إلى إطارين أساسين :

– **الإطار النظري:** وتم الاعتماد فيه على الاسلوب الوصفي التحليلي في إجراء مراجعة شاملة للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة لتحديد الإطار النظري للدراسة وإكتشاف تطور المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة والسياسات الاقتصادية وتحديات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

– **الإطار التطبيقي:** يعتمد على تحليل متغيرات الدراسة في مصر خلال الفترة (1990–2021) و إستخدام الأسلوب القياسي لاختبار اثر الشمول المالي علي التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

خطة الدراسة

أطار عام للدراسة و يشمل على المقدمة، مشكلة الدراسة، هدف الدراسة، فرضية الدراسة، حدود الدراسة، منهجية الدراسة

الفصل الاول : الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمراة (اطار تظري).
الفصل الثاني : الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمراة في مصر
الفصل الثالث : العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمراة في مصر
الفصل الرابع : قياس أثر الشمول المالي علي التمكين الإقتصادي للمرأة في مصر

1- الإطار النظري والدارسات السابقة

1-1(Mabrouk,et,2023)

تهدف الدراسة الي مقارنة تأثير الشمول المالي الرقمي على التمكين الاقتصادي للمرأة قبل وبعد وباء COVID-19 في المملكة العربية السعودية وتحديد العلاقة بين تمكين المرأة الاقتصادية والشمول المالي الرقمي. باستخدام البيانات الوصيفة والكمية التي تم جمعها من قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية، يتم التعبير عن متغيرات الدخل كمتغيرات تابعة. باعتباره المقياس الأكثر دقة لمدى استقلالية المرأة وقوتها في دخلها، والمتغيرات المستقلة (الجنس-العمر – التعليم- التوظيف- الشمول المالي اي الوصول والاستخدام والجودة). توصلت الي أن استخدام الخدمات المالية الرقمية ضروري خاصة أثناء الأزمات، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المدفوعات الرقمية الرقمنة المالية هي عامل مهم للتمكين الاقتصادي للمرأة. وتطوير الأموال عبر الهاتف المحمول، وخدمات التكنولوجيا

المالية، والخدمات المصرفية الرقمية مفيدًا للغاية للنساء ذوات الدخل المنخفض. علاوة على ذلك، تفترض النتائج أن للمرأة دوراً اقتصادياً أكبر في صنع القرار لأنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى الادخار والائتمان، مما يعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

1-2 (Nguse,2022)

تهدف الدراسة إلى فحص دور السياسات واللوائح الحكومية في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الشمول المالي: أدلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في إثيوبيا. استخدمت هذه الدراسة منهج يجمع بين الادوات الكمية والنوعية. اعتمدت الدراسة كلا من المصادر الأولية والثانوية للبيانات تم استخدام البيانات الأولية من خلال المسوحات والاستبيانات، وتم جمع البيانات الثانوية من مراجعة الأعمال الأدبية المختلفة ذات الصلة ، استخدمت الدراسة رائدات أعمال يمارسن أعمالهن بنشاط في أديس أبابا باعتبارها الفئة المستهدفة من الدراسة. توصلت الي ان زيادة وصول المرأة إلى التمويل سيمكنها من المساهمة في دخل الأسرة.وتحسين مستويات وأن السياسات واللوائح الحكومية من خلال الشمول المالي لها تأثير إيجابي وهام على تمكين اقتصادات المرأة.

1-3 (Jedi.2022)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة في العراق (2011 – 2021) ، وما مدي تأثير الوصول إلى الخدمات المالية على النهوض الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. أعتمدت الدراسة علي التحليل الوصفي لاختبار متغيرات الدراسة وهي الشمول المالي (امتلاك حساب ، امتلاك بطاقة بنكية ،

الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية، الاقتراض من مؤسسة رسمية، الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، استلام الرواتب من القطاع العام، وتلقي رواتب من القطاع الخاص) كمتغير مستقل وعلاقته بالتمكين الاقتصادي المعبر عنه في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل كمتغير تابع ان هناك علاقة ابجابية قوية بين مؤشرات الشمول المالي وتمكين المرأة في العراق. على الرغم من ان هناك العديد من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي ساهمت بشكل كبير في ضعف الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، والتي بدورها أثرت على الفقراء بشكل عام ورائدات الأعمال ، الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة.

1-4(George,2018)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم طبيعة الشمول المالي في الهند، وتحليل دور الشمول المالي والتثقيف المالي كأداة لتمكين المرأة، وتاثير الخدمات المالية المختلفة التي تقدمها البنوك للنساء وتأثيرها على استقلالهن الاقتصادي والمالي ، تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية. اعتمدت البيانات الأوليةعلي الداسة الاستقصائية باستخدام الاستبيان من 100 امراة النساء في محلية كوزيكود تم جمع البيانات الثانوية من مقالات مختلفة منشورة في العديد من المجلات والمجلات الإلكترونية والمواقع الإلكترونية .

توصلت الي أن الشمول المالي يلعب دورًا حاسمًا في تمكين المرأة من خلال تزويدها بفرص للمشاركة الاقتصادية وريادة الأعمال وتراكم الأصول. يمكّن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية ، مثل حسابات التوفير والتسهيلات الائتمانية والتأمين والمدفوعات الرقمية، النساء من التغلب على الحواجز والسيطرة على

حياتهن المالية. يسمح لهم بإدارة الشؤون المالية للأسر، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية ، والمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل

1-5 (Bhatia.2019)

هدفت الدراسة إلي توضيح اهمية الشمول المالي لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة للدول النامية وبصفة خاصة لدولة الهند لسنة 2018، من خلال توضيح أبعاد تمكين المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تم الاعتماد علي الإسلوب الوصفي دراسة الحالة من خلال الأستبيانات لتقييم تأثير خطط الشمول المالي التي تم إطلاقها مؤخرًا من قبل حكومة الهند الخاصة بالتامين والمعاشات حول النساء اللائي يعشن في الأحياء الفقيرة الحضرية في مدينة لوديانا الصناعية، البنجاب. تم جمع البيانات من 737 أنثى تعيش في الأحياء الفقيرة الحضرية عام 2018.

وتوصلت إلي أن للشمول المالي تأثير ايجابي على تمكين المرأة في الأحياء الفقيرة الحضرية. تعزز زيادة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية الفرص الاقتصادية للمرأة ، مما يسمح لها ببدء الأعمال التجارية وتوسيعها وتجميع المدخرات والحصول على الائتمان للاستثمار. يساهم الشمول المالي أيضًا في قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مستقلة والتخطيط للمستقبل. وأن النساء الأقل تعليماً قد التحقن بالنظام المصرفي الرسمي ولديهن وعي جيد بشأن مخططات الشمول المالي، وإيضا أن النساء في الأحياء الفقيرة الحضرية لا يفتقرن إلى الوصول إلى المؤسسات المالية ولكنهن يعانين من (المخاطر الاقتصادية مثل الدخل غير الثابت، والوظائف غير الرسمية غير التعاقدية – المخاطر المالية مثل الاعتماد على الاقتصاد النقدي،

والائتمان غير الرسمي- المخاطر الاجتماعية)، وإوصت الدراسة بتطوير النظام المالي الرسمي وأهمية برامج التثقيف المالي ومحو الأمية لتعزيز القدرات المالية للمرأة.

2- تحليل دور الشمول المالي للتمكين الاقتصادي للمراة في مصر.

أن مساعدة المرأة للوصول والمساهمة في النشاط الاقتصادي يحقق العديد من النتائج الإيجابية للدولة سواء من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر وخفض معدلات البطالة، حيث تمثل النساء نسبة كبيرة من عدد السكان، وبالتالي لابد من توجيه المزيد من الاهتمام للمرأة ومساعدتها في تحقيق التكافؤ والحصول على الفرص الاقتصادية وتمكينها اقتصاديا مثل الرجل.

ويرتبط الشمول المالي بتحقيق العديد من اهداف التنمية المستدامة وتحقيق العديد من الفرص الاقتصادية ويدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث ان العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة علاقة متبادلة فالشمول المالي يعد قناة أساسية لتسهيل وصول المرأة الي الفرص الاقتصادية، وتقديم الدعم المالي للمرأة

2-1 جهود الدولة المصرية في دعم الشمول المالي للتمكين الاقتصادي للمراة:-

يأتي الشمول المالي للمرأة على رأس أولويات الدولة المصرية، سواء في استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وفي الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، ولقد تم بذل العديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي للمرأة، وسد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي. ويعتبر دمج المرأة في الاقتصاد الرسمي شيء فعال الأثر على اقتصاد أي دولة فهو يساعد على تيسير حياتهم اليومية ويتيح لهم

الادخار، حيث ان المؤسسات الفعالة يدعم الشمول المالي للمرأة. كما أن إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء على حد السواء تدعم رائدات الأعمال ويعزز قدرتهم على الابتكار والإنتاجية.

أن تمكين المرأة اقتصاديا يواجهه عدة مشاكل. ولمواجهة هذه المشكلة قامت الدول النامية وخاصة الحكومة المصرية في الفترات الأخيرة بطرح الشمول المالي كآلية لتقليل الفجوة بين الجنسين في التعامل المالي الرسمي. حيث يعتقد صانعو السياسات والمؤسسات العالمية أن استخدام الشمول المالي كسياسة تؤدي إلى زيادة تمكين المرأة، حيث إن وصول المرأة إلى الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وإيجاد مكان آمن لتوفير فرص الادخار، والوصول إلى التمويل متناهي الصغر يعد أوسع أدوات الشمول المالي لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. (عوض، 2021)

لقد زاد اهتمام الدول مؤخراً في مختلف المناطق الجغرافية بالخدمات المصرفية حتي تصل بتكلفة وجودة مناسبة، وإتاحة الفرصة للادخار والائتمان وإدارة الأموال والمدخرات بشكل آمن من خلال القنوات الشرعية والرسمية في الدول، والمتمثلة في البنوك وهيئات البريد وغيرها (Abel, S, et al 2018)، وقد اشترط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي الدول الراغبة في الحصول علي دعم مالي متمثل في قروض لمساعدتهم، إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بها، وتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، والقضاء علي كافة اشكال التمييز والعنصرية والحد من الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالتعامل مع النظام المالي الرسمي.

ولقد قدمت الدولة والبنك المركزي بعدد من الآليات لدعم الشمول المالي المرأة ويمكن سردها كما يلي:-

- قد نفذ المجلس القومي للمرأة مبادرتين ذات أهمية كبيرة بشأن الشمول المالي وريادة الأعمال، **برنامج جمعيات المدخرات والقروض الفردية** الذي أنشأته كير

مصر عام 2009 كوسيلة لتعزيز الشمول المالي الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتيح برنامج جمعيات المدخرات والقروض الفردية الذي يشبه نظام الجمعية التقليدي للنساء. تكوين مجموعات الادخار واخذ قروض لتغطية احتياجاتهن الأساسية، ويتم تزويد أعضاء الجمعيات بمختلف أنواع التدريب على الأمور المالية وتنمية الأعمال.

- **إطلاق برنامج الادخار والإقراض الرقمي** القائم على المحافظ الإلكترونية. حيث وقع البنك المركزي المصري مع المجلس القومي للمرأة مذكرة تفاهم في عام 2017 تُعد هي الأولى من نوعها حول العالم، لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

- تتضمن الاتفاقية العديد من المبادرات ، مثل تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات المالية ، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ، ودعم رائدات الأعمال، قد بدأه المجلس فى يوليو 2014. ويهدف البرنامج الي (دمج المرأة بالمنظومة المصرفية الرسمية للدولة- رفع الوعى ونشر الثقافة المالية بين السيدات- محو الأمية الرقمية للسيدات من خلال التشجيع على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة)

- طرحت الحكومة المصرية مبادرات إضافية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الحصول على التمويل، وتهيئة بيئة عمل مناسبة مثل -**وظيفتك جنب بيتك، فكرتك شركتك**- وتقدم كذلك مؤسسات التمويل متناهي الصغر الائتمان وخدمات تنمية الأعمال، حيث توجد 725جمعية ومؤسسة أهلية للتمويل متناهي الصغر حيث تقدم التمويل إلى 9.1 مليون عميل 66% منهم نساء. وقد قفزت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر في مصر إلى 121.1 مليار جنيه عام 2017 مقارنةً 66.6 مليار جنيه عام 2016

- من خلال مبادرة "حياة كريمة" شارك البنك المركزي من خلال توقيع اتفاقية بين البنك الاهلي وبنك مصر بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، في **مشروع دعم صغار المزارعين** غي ديسمبر 2020 لتوفير مبلغ 50 مليون جنيه، يهدف المشروع الي دعم صغار المزارعين ورفع مستوي معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا وتكين المرأة اقتصاديا وتثقيفها ماليا من خلال الاستخدام الامثل للموارد من الاراضي والمياه، واستفاد من المشروع حوالي 85 الف من اصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، بالاضافة الي التمكين الاقتصادي نحو 13500 سيدة في 50 قرية في 6 محافظات

2-2 واقع مؤشرات الشمول المالي للمراة في مصر:

هناك العديد الجهود التي تقوم بها الدولة سواء من مبادرات ومشروعات والاتفاقيات من خلال التعرف علي مؤشرات الشمول المالي للمرأة ومدي حصول المرأة علي الخدمات المصرفية واستخدامها سواء من خلال المدفوعات والادخار والإئتمان والتأمين ويظهر ذلك في تحليل المؤشرات التالية:-

شكل رقم (1) *معدل النمو لعدد الإناث المشمولين %*

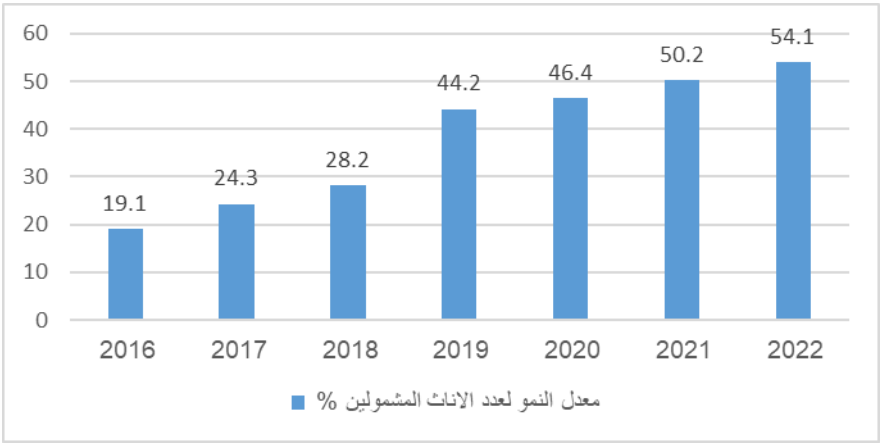

إعداد الباحثة بالاعتماد علي تقرير الاستقرار المالي 2021

يوضح الشكل ان هناك زيادة ملحوظة في معدل حصول واستخدام الإناث للخدمات المالية ، بلغ معدل النمو في عام 2022م 54.1% مقارنة ب 19.1% عام 2016م ، حيث بلغ عددهن 17.2 مليون سيدة في يونيو 2022 وكان عدد النساء 5.9 مليون نسمة عام 2016م ، اي بلغ معدل النمو 192%.

الشكل رقم (2) امتلاك حساب مالي حسب النوع (ذكور –إناث) (15+ عاما %)

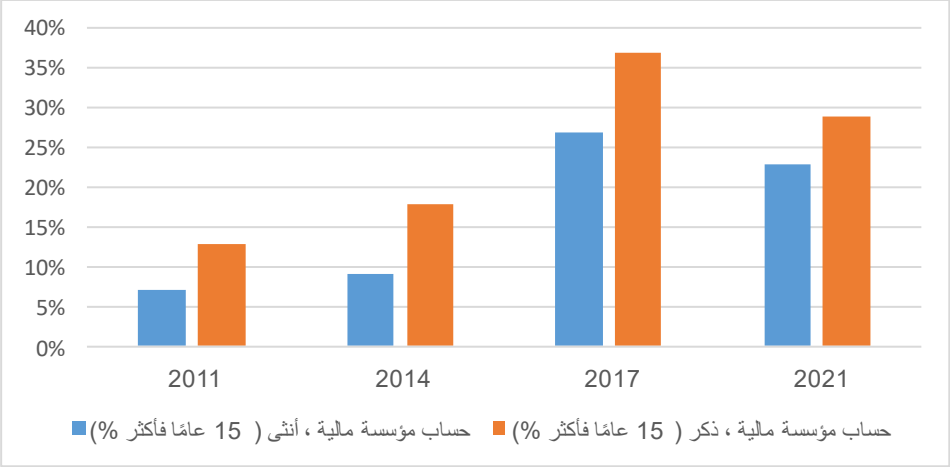

إعداد الباحثة بالاعتماد علىthe Global Findex Database

حساب مؤسسة مالية (٪ من العمر +15 فأكثر): النسبة المئوية للمستجيبين الذين أبلغوا عن امتلاكهم حسابًا (بأنفسهم أو مع شخص آخر) في أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية ، (٪ من سن 15 عامًا فأكثر)

الفترة (2011–2021): توضح ان المؤشرات المالية ان 2017م يسجل اعلي معدل 27% تزامنا مع انشاء المجلس القومي للمدفوعات الذي حث الافراد وبصفة خاصة للنساء تداول الاموال داخل القنوات الرسمية ، ولكن تراجعت النسبة عام 2021م الي 23% ولكن ليس انخفاضا كبيرا .

الشكل رقم (3) إمتلاك بطاقة خصم او إئتمان حسب النوع (ذكور –إناث) 15+ (%)

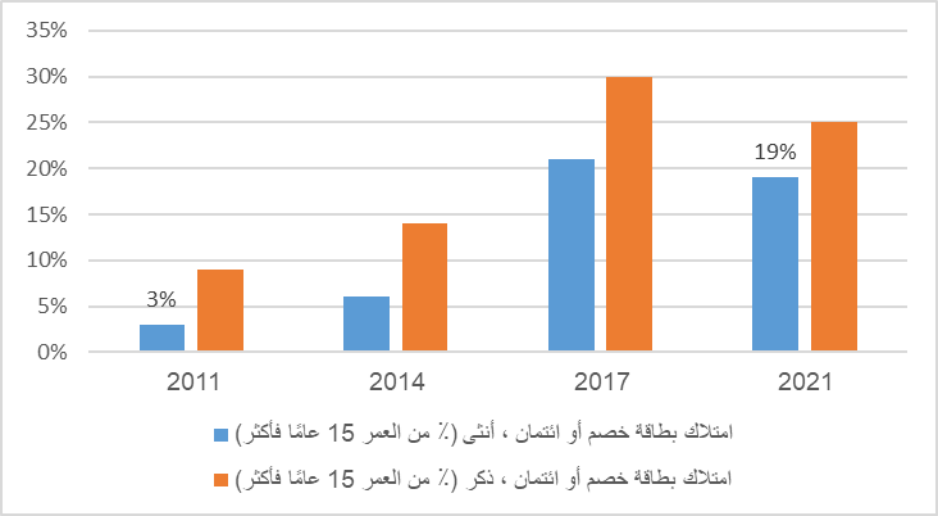

إعداد الباحثة بالاعتماد علىthe Global Findex Database

يوضح الشكل : نسبة المستجيبين الذين أبلغوا عن امتلاكهم لبطاقة الخصم أو الائتمان، الإناث (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)

تطور في امتلاك بطاقات الخصم والائتمان خلال تلك الفترة ، تساعد تلك البطاقات في عمليات الدفع والشراء والسحب النقدي من اي وقت ومن اي مكان ، بلغ معدل امتلاكهم من 3 % عام 2011 الي 19% عام 2021.

الشكل رقم (4) لاقتراض من مؤسسة مالية رسمية حسب النوع (ذكور –إناث) (%)+15

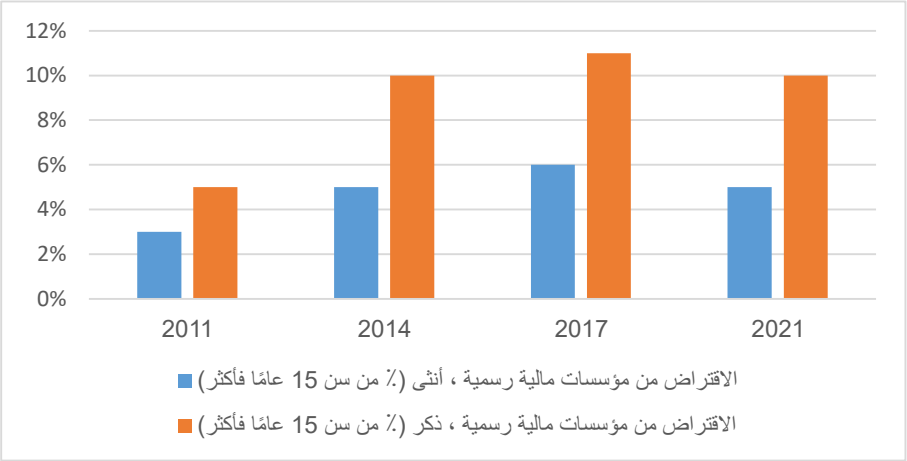

إعداد الباحثة بالاعتماد علىthe Global Findex Database

الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نسبة المستجيبين الذين أبلغوا عن اقتراض أي أموال من بنك أو نوع آخر من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقة ائتمان في العام الماضي ، الإناث (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)

تطور معدل الاقتراض للنساء خلال تلك الفترة (2011–2021) من 3% الي 5% ، وبلغ افصاها قي عام 2017م ، ذلك الاقتراض يشجع علي مزيد من الاستثمار بالتالي لرتفاع معدل الناتج المحلي ، ارتفع معدل نمو ناتج المحلي من 1.7 % عام 2011 الي 3.3% عام 2021

الشكل رقم (5) مدفوعات رقمية حسب النوع (ذكور –إناث) 15+(%)

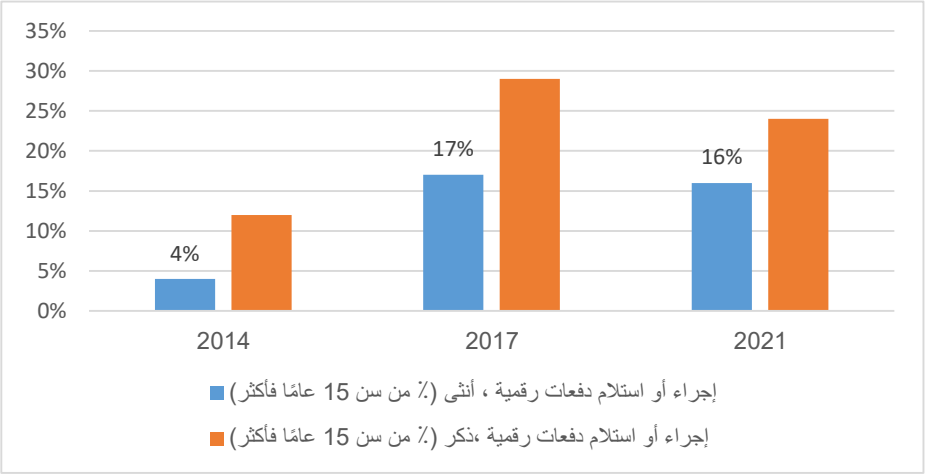

إعداد الباحثة بالاعتماد علىthe Global Findex Database

إجراء أو استلام دفعة رقمية (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر): يشمل ذلك المستجيبين الذين أبلغوا عن دفع الفواتير ، أو إرسال أو تلقي تحويلات ، أو تلقي مدفوعات للمنتجات الزراعية ، أو تلقي تحويلات حكومية ، أو تلقي رواتب ، أو تلقي معاش تقاعدي من القطاع العام مباشرة من أو إلى حساب مؤسسة مالية أو من خلال حساب الأموال عبر الهاتف المحمول في العام الماضي

زيادة ملحوظة في استخدام التكنولوجيا الرقمية سواء ارسال او استلام المدفوعات المختلفة من دفع فواتير واستلام رواتب وغيرها ، ارتفعت نسبة النساء اللاتي تستخدمهن التكنولوجيا من 4 % من النساءالبالغين 2011 الي 16% عام 2021.

الشكل رقم(6) الإدخار في مؤسسة مالية حسب النوع (ذكور –إناث) 15+(%)

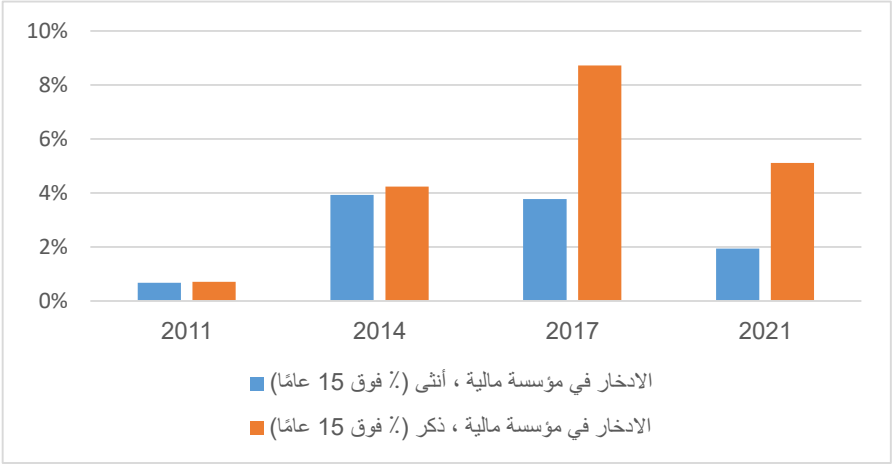

the Global Findex Database

الادخار في مؤسسة مالية (15+)% : نسبة المستجيبين الذين أبلغوا عن ادخار أو تخصيص أي أموال في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية في العام الماضي (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)

يشجع الادخار علي القدرة على إدارة المخاطر وسلاسة الاستهلاك في مواجهة الصدمات أو فقدان الدخل وبالتالي يعد عنصر أساسي في التمكين الاقتصادي للمرأة ، ازداد المعدل من 1% عام 2011 الي2% 2021 ، وارتفع خلال سنوات 2014 و 2017 الي 4%

3 – قياس اثر الشمول المالي علي التمكين الاقتصادي للمرأة فى مصر

سنحاول في هذا الجانب التطبيقي الاعتماد علي متجه الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نموذج (ARDL). ولصياغة النموذج القياسي يتم تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج سوف يتم في الفصل عمل نموذج قياسي

لمعرفة والتحقق من فرضية النموذج بوجود (علاقة ايجابية بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر)

3-1 متغيرات النماذج

ستعتمد الدراسة في القياس على سلسلة زمنية للفترة (1990- 2021) وذلك بأستخدام

- مؤشر القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة) WEE كمؤشر التمكين الإقتصادي للمرأة، (Dhar,2021) بالاعتماد علي البيانات من البنك الدولي 2022.
- مؤشر الوصول إلى المؤسسات المالية (FIA)، ومؤشر عمق المؤسسات المالية(FID) كمؤشرات للشمول المالي، بالاعتماد علي بيانات صندوق النقد الدولي IMF Data (فهمى،2023) إلى جانب عدد من متغيرات الضبط المعيارية Control variables ومنها
- مؤشر الألتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية، إناث (% من الإجمالي) SES كمؤشر للتعليم، ومعدلات الخصوبة WFR كمؤشر الرعاية الصحية، نسبة الاناث الي إجمالي السكان PF ونسبة الحضر الي اجمالي السكان UP، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPCG ، بالاضافة الي الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) IUI كمؤشرات علي الوصول الي التكنولوجيا

المتغير التابع: التمكين الاقتصادي للمرأة (WEE)

- **القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة):** تظهر القوى العاملة النسائية كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة مدى نشاط المرأة في القوى

العاملة. وتشمل القوى العاملة النساء من عمر 15 عاماً فأكبر اللائي يستوفين تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً.

المتغيرات المستقلة: الشمول المالي (FI) التعبير عنها بالمؤشرات القياسية الاتية:-

-**مؤشر عمق المؤسسات المالية (FID)**: يجمع بيانات عن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. أصول صندوق التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأصول صناديق الاستثمار المشتركة الي الناتج المحلي الاجمالي، وأقساط التأمين على الحياة وغير الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-**مؤشر الوصول إلى المؤسسات المالية (FIA)** : يجمع البيانات حول فروع البنوك لكل 100.000 شخص بالغ وأجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص بالغ.

-**الالتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية، إناث (% من الإجمالي) SES:** نسبة الالتحاق الإجمالي. مرحلة التعليم الثانوي. جميع البرامج. الإناث - هو إجمالي عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الثانوي، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من الإناث في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي. ويمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المائة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سن متأخرة أو مبكرة و / أو بسبب إعادتهم الصفوف.

-**النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) GDPCG:** النمو في معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على

أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

-**السكان، إناث (% من إجمالي السكان) PF** :عدد الإناث هو النسبة المئوية للسكان الإناث. يعتمد عدد السكان على التعريف الفعلي للسكان، والذي يشمل جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية.

-**سكان الحضر (% من إجمالي السكان) UP** : يشير سكان الحضر إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية على النحو المحدد من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية.

-**معدل الخصوبة، الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة) WFR** : يشير معدل الخصوبة الإجمالي إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب وأن تغدو حاملا طبقا لمعدلات الخصوبة السائدة في سن معينة.

-**الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) IUI** : مستخدمو الإنترنت هم الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (من أي مكان) خلال الأشهر الثلاثة الماضية. يمكن استخدام الإنترنت عبر جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول أو مساعد رقمي شخصي أو جهاز ألعاب أو تلفزيون رقمي وما إلى ذلك.

3-2 تحديد النموذج القياسي ومنهجية التقدير ونتائج القياس

$$\text{Labor force, female (yi)} = \alpha + \text{financial inclusion} + \text{Control variables} + \varepsilon i$$

$$WEE = \beta_0 + \beta_1 FIA + \beta_2 FID + \beta_3 SES + \beta_4 WFR + \beta_5 GDPSG + \beta_6 UP + \beta_7 IUI + \beta_8 PF + €$$

حيث:

β_0 = الحد الثابت

$\beta_1, \beta_2 \beta_3$: معلمات النموذج.

FIA : مؤشر النفاذ والوصول المؤسسات المالية

FID : مؤشر عمق المؤسسات المالية

SES : مؤشر الألتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية، إناث (% من الإجمالي)

WFR : معدلات الخصوبة

UP : نسبة الحضر الي اجمالي السكان

GDPSG : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

IUI : الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)

€ = حد الخطأ (البواقي).

وتعتمد الدراسة في تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل على استخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag(ARDL) وهو نموذج يعتمد على دمج نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء.

- إجراء اختبارت سكون السلاسل الزمنية للتأكد من سكونها في المستوى أو عند الفرق الأول وألا يكون أي منها ساكناً في الفرق الثاني حتى لا تكون نتائج التقدير مضللة.وهو الفرض الذي يقوم عليه تطبيق نموذج ARDL.

- اختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين متغيرات المعادلة المقدرة باستخدام منهجية اختبار الحدود Bound Test.

- فحص النموذج الخاص بكل معادلة للتأكد من عدم وجود مشكلتي الارتباط الذاتى للبواقي وعدم ثبات تباين الأخطاء،وتوزيع البواقي توزيعاً طبيعياً ، ومدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج ؛وذلك باستخدام اختباراتٍ Serial correlation LM test ، Heteroskedasiticity test ، Test of Skewness and Kurtosis of residuals، Ramsey Reset test .

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لنموذج ARDL لتقدير معاملات الانحدار في الأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ Error Correction Term(ECT) .

- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) .

4 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة:

3-1 **اختبار الاستقرارية وتحديد رتبة التكامل :** يتم معالجة عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression وذلك من خلال اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للتأكد من ان البيانات ساكنة وخالية من جذور الوحدة. يتم تحديد طول فترة الابطاء لاجراء اختبار ADF بالاعتماد علي اختبار AIC .

2-3 **فحص استقراريه السلاسل الزمنية** : ،وبناءا عليه تم اختبار (ديكي- فولر المطور)ADF Test) بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة ولكن لابد من تحديد درجة فترة الإبطاء، باستخدام E-Views12.

جدول رقم (1) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	قيمة احتمالية إحصاء الاختبار عند المستوى P-value		قيمة احتمالية إحصاء الاختبار عند الفرق الأول# P-value	
	ثابت	اتجاه زمني	ثابت	اتجاه زمني
Wee	0.8754	0.9530	0.0019	0.0082
Fid	0.7511	0.8869	0.0034	0.0040
Fia	1.0000	1.0000	0.9148	0.0000
lui	1.0000	0.9951	0.0095	0.0011
SES	0.8883	0.7232	0.0010	0.0062
Wfr	0.3282	0.6297	0.0225	
GDPCG	0.0098	0.0160		
PF	0.2388	0.8293	0.0000	0.0000
UP	0.0248	0.0371	0.0114	0.0289

إعداد الباحثة بالاعتماد علي E-views12

- تبين ان متغير (WEE) ساكن عند الفرق الاول وباتجاه زمني بدرجة معنوية (1% و 5% و 10%) ، باحتمالية قدرها 0.0082
- تبين ان متغير (FID) وساكن عند الفرق الاول بدرجة معنوية (5% و 10%)، باحتمالية قدرها 0.0040
- تبين ان متغير (FIA) ساكن عند الفرق الاول بدرجة معنوية (1% و 5% و 10%)، باحتمالية قدرها 0.0000
- تبين ان متغير (IUI) استخدام الانترنت ساكن عند الفرق الاول بدرجة معنوية (1% و 5% و 10%)، باحتمالية قدرها 0.0011 .
- تبين ان متغير (SES) ساكن عند الفرق الاول بدرجة معنوية (1% و 5% و 10%)، باحتمالية قدرها 0.0062
- تبين ان متغير (WFR) ساكن عند الفرق الاول بدرجة معنوية (5% و 10%) ، باحتمالية قدرها 0.0225
- تبين ان متغير (PF) ساكن عند الفرق الاول بدرجة معنوية (5% و 10%)، باحتمالية قدرها 0.0000.
- تبين ان متغير (UP) ساكن عند الفرق المستوي بدرجة معنوية (1% و 5% و 10%)، باحتمالية قدرها 0.0371
- تبين ان متغير (GDPCG) ساكن عند المستوي بدرجة معنوية (5% و 10%) ، باحتمالية قدرها 0.0160

تم تقدير النموذج باستخدام ARDL ، ولكن ظهرت مشكلة التعددية الخطية حيث ان R^2 مرتفعة تساوي 95% في حين ان المعلمات غير معنوية ، وتم معالجتها من خلال حذف احد المتغيرات وهو (IUI) و (PF) و (UB) لارتباطها بدرجة كبيرة مع باقي المتغيرات المستقلة ، وبالنظر الي توزيع البواقي نجد ان معلمات

النموذج غير مستقرة، وذلك لوجود بواقي الانحدار خارج الحدود الحرجة للخطأ العشوائي، لذلك سيتم استخدام اربعة متغيرات وهمية Variables Dummy في التواريخ التي حدثت (1994-1995-2018-2020) ، وذلك كمتغيرات مستقلة ثابتة Fixed regresses .

الشكل رقم (7) سلسلة البواقي للقيم الفعلية والتقديرية للسلسلة الزمنية

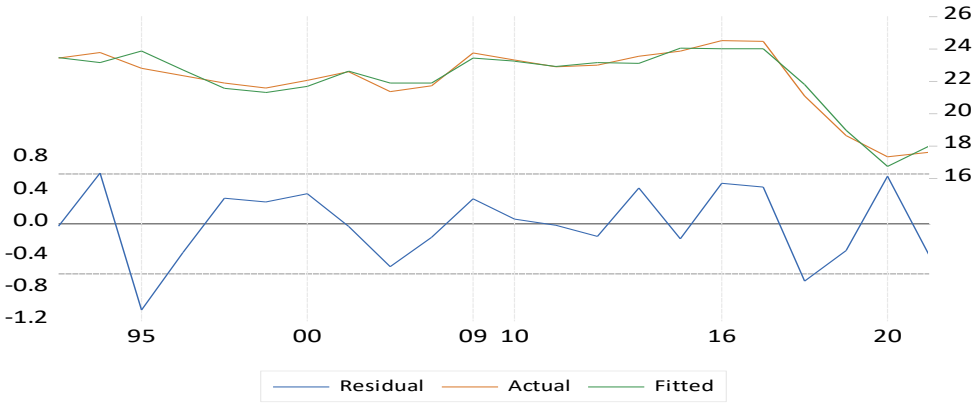

إعداد الباحثة بالاعتماد علي E-views12

وتم تقدير النموذج من جديد .من خلال المعادلة التالية .

$$€ \quad WEE = \beta_1 FIA + \beta_2 FID + \beta_3 SES + \beta_4 WFR + \beta_5 GDPSG +$$

5 اختبارات صلاحية النموذج

بعد المعالجة الاحصائية للنموذج يجب ان يخضع النموذج الي سلسلة من الاختبارات وهي

الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests : من بين تلك النماذج اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test ،

اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test ، واختبار التوزيع الطبيعي Normality test ،

الاختبار الخاص باستقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج Ramsey Reset test

HO: عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي، تجانس التباين، توزيع البواقي توزيعا طبيعا، استقرار النموذج

H1 : وجود مشكلة ارتباط تسلسلي، عدم تجانس التباين، عدم توزيع البواقي توزيعا طبيعا، سوء توصيف النموذج

جدول رقم (8) نتائج الاختبارات المختلفة للنماذج المقدرة

نوع الاختبار	قيمة الاحصائية المحسوبة	P-value
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:*	F(2,8)= 0.347754	0.5699
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F(12,9)= 0.884122	0.5884
Test of Skewness and Kurtosis of residuals	Jarque-Bera = 0.11	0.99
Ramsey Reset test	0.349836)=F(1, 9	0.5688

إعداد الباحثة بالاعتماد علي E-views12

نلاحظ ان قيمة P-value اكبر من 0.05 ، ألامر الذي يؤدي إلى قبول فرض العدم عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي، تجانس التباين، توزيع البواقي توزيعا طبيعا، استقرار النموذج. ومنه يمكن القول بعد القيام بالاختبارات السابقة، أن النموذج خالي من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي

6) اختبار التكامل المشترك

اختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين متغيرات المعادلة المقدرة باستخدام منهجية اختبار الحدود: Bound Test

بناءا علي جدول رقم (4) اذا كان قيمة **F-statistic** اكبر من القيم الحرجة (0) و(1) نقبل ان المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة طويلة الاجل مع المتغير التابع .نجد ان قيمة F-statistic= 5.5 اكبر من القيم الحرجة اذا يوجد علاقة بين المتغيرات الشمول المالي ومتغيرات الضبط المعيارية بعلاقة طويلة الاجل مع التمكين الاقتصادي للمراة

جدول رقم (9) نتائج اختبار الحدود Bound Test

F-statistic= 5.511303* (K=5)	**القيم الحرجة Critical Value Bounds**	
	I(0)	**I(1)**
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
1%	2.82	4.21

إعداد الباحثة بالاعتماد علي E-views12

-K عدد المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

- I(0) و I(1) الحدين الأدنى والأعلى على التوالي للقيم الحرجة

7) تقدير النموذج في الاجل القصير والطويل

- جدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأعند فترات الإبطاء المختارة بواسطة معيار Akaike info criterion (AIC

جدول رقم (10) تقدير النموذج في الاجل القصير والاجل الطويل

المتغيرات المستقلة	**المتغير التابع WEE** **ARDL((3, 0, 0, 0, 0, 0)) :** **Case 1: No Constant and No Trend** **عدد المشاهدات =35** **Adj R2= 0.88 , D.W=1.69**	
العلاقة في الأجل القصير	Coefficient	P-value
Fia	40.96592	0.0092
Fid	73.84119	0.0012
GDPCG	-0.485381	0.0062
SES	-0.131718	0.0189
Wfr	2.664281	0.0162
معامل تصحيح لخطأ *CointEq(-1)	**-0.416190**	**0.0000**
العلاقة في الأجل الطويل	Coefficient	p-value
Fia	98.43085	0.0168
Fid	177.4219	0.0244
GDPCG	-1.166248	0.0714
SES	-0.316485	0.0716
Wfr	6.401600	0.0002

إعداد الباحثة بالاعتماد علي E-views12

نتائج الدراسة القياسية :-

- تشير قيمة معامل التحديد المعدل $adj\ R^2$ ألى أن المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج تفسر معاً حوالي 89% من التغيرات في المتغير التابع،

- معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب والقيمة المطلقة له أقل من الواحد (0.41) ، بما يؤكد علي وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة .

- معنوية الوصول والنفاذ إلى المؤسسات المالية في التأثير على التمكين الاقتصادي للمراة معبرا عنه نسبة مشاركة المرأة في القوي العاملة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ففي الاجل القصير يؤدي ارتفاع مؤشر النفاذ إلى المؤسسات المالية بوحدة واحدة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الأجل القصير بمقدار 40.9 نقطة، وكذلك في الأجل الطويل مع زيادة عدد فروع المؤسسات المالية يمكن الافراد وخاصة النساء الي سهولة وصولها الي الخدمات حيث تشير النتائج إلى التأثير المعنوي والموجب للنفاذ إلى المؤسسات المالية في الأجل الطويل على مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث زيادة المؤشر بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة بمقدار 98.4 نقطة.

- معنوية تأثير عمق المؤسسات المالية في نسبة مشاركة الاناث في قوة العمل في الأجلين القصير و الطويل حيث تؤدي زيادة قيمة المؤشر بنقطة واحدة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بمقدار 73.8 نقطة في الأجل القصير، وبمقدار 43 في الأجل الطويل ، وبالتالي تظهر اهمية الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والاستثمار في صناديق الاستثمار علي توفير فرص عمل للمراة وخاصة للمرأة .

- يؤثر معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً معنوياً سالبا في الأجل القصير حيث تؤدي زيادة معدل النمو بمقدار وحدة واحدة إلى

اتخفاض نسب مشاركة المرأة في قوة العمل بمقدار 0.48 ، وفي الأجل الطويل العلاقة سالبة وغير معنوية حيث تؤدي زيادة معدل النمو بمقدار وحدة واحدة إلى انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل بمقدار 1.2 نقطة .

- يؤثر مؤشر التعليم –مقاس بمعدلات التسجيل في المرحلة الثانوية – تأثيراً معنوياً في الاجل القصير و ، حيث كل زيادة بمقدار نقطة واحدة في معدل التسجيل بالمرحلة الثانوية يؤدي إلى خفض مشاركة المرأة في قوة العمل بمقدار 0.13 نقطة في الأجل القصير، اما في الاجل الطويل العلاقة غير معنوية اي غير واضحة يكون تاثيرا سالبا بمقدار 0.31 نقطة .

- يؤثر معدل الخصوبة علي نسب مشاركة المرأة في قوة العمل تأثيراً معنوياً موجبا في الاجل القصير والطويل ،حيث تؤدي زيادة معدل الخصوبة بمقدار نقطة واحدة إلى زيادة نسب مشاركة المرأة في قوة العمل بمقدار 2.7 في الأجل القصير ، وفي الاجل الطويل زيادة زيادة معدل الخصوبة بمقدار نقطة واحدة تؤدي الي زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 6.4 في الأجل الطويل.

النتائج والتوصيات

– ظهرت نتائج تقدير النموذج ان جميع مؤشرات الشمول المالى ذات علاقة طردية بالمتغير التابع بالتمكين الاقتصادي المرأة فى مصر. كما تعتبر مؤشرات الشمول المالى الاكثر تفسيرا للتمكين الاقتصادي المرأة هى الوصول والنفاذ للمؤسسات المالية ، وعمق المؤسسات المالية ، بالاضافة الي متعيرات الضبط المعيارية (معدل الخصوبة – نسبة التحاق الاناث في المرحلة الثانوية– ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) وتفسر تلك المؤشرات حوالي 88% من التغيرات التي تحدث في التمكين الاقتصادي للمراة معبرا عنه بنسبة مشاركة المرأة من اجمالي القوة العاملة . مما يشير الي صحة الفرضية يوثر الشمول المالي ايجابيا علي التمكين الاقتصادي للمرأة.

التوصيات

– سن تشريعات لضمان تحقيق مساواة في بيئة العمل من حيث الاجر حسب الخبرات والكفاءة والمستوي التعليمي وساعات العمل والاخذ في الاعتبار اجازات الامومة

– التعاون مع المؤسسات المالية من خلال العمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية، الرسمية وغير الرسمية، فحص المنتجات والخدمات التي تقدمها، وتقييم مدى سهولة الوصول إليها وتخصيصها للنساء.

– الاهتمام النظام التعليمي من أجل فتح المجال أمام الإناث للتدريب على مختلف المهن في مؤسسات التدريب المهني، وعدم الاقتصار على تدريبهن على المهن التقليدية، بما يساعد على سد الفجوة بين الجنسين. الفجوة بين ارتفاع مستويات تعليم الإناث وانخفاض حجم مشاركتهن الاقتصادية.

– تشجيع ريادة الأعمال النسائية وتقديم المزيد من الدعم لرائدات الأعمال،ومنها برامج الائتمان والتدريب والإرشاد. واقامة منصات يقودها خبراء للمشروعات المملوكة للنساء.

– تنمية قدرات مقدمي خدمات دعم تنمية الاعمال وحاضنات الاعمال

– دعم الدولة لبرنامج ختم المساواة بين الجنسين للشركات، وتوسيعه ليشمل المؤسسات المالية ومنها البنوك ومقدمي الخدمات من غير البنوك.

– مراجعة وتعديل قانون العمل من اجل وضع حلول للاخكام التي تقيد عمل المرأة وتطبيق قوانين اكثر مرونة لتتلائم مع المسؤليات الاخري المكلفة بها. وتضمن حقوقها فيما يتعلق بساعات العمل والإجازات، والمساواة مع الذكور في الأجر.

– التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي توجه لدعم المرأة وحصولها علي المزيد من الخدمات المالية، وتنويع الخدمات وتقديمها بتكلفة منخفضة.

– ضمان أن تكون برامج الحماية الاجتماعية مراعية للمنظور الجنساني وتدعم أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر غير المتناسبة التي تتحملها المرأة أثناء سعيها للحصول علي عمل مدفوع الأجر أو المشاركة فيه.

قائمة المراجع

- فهمى، إيناس، (2023). أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، 24(1), 7-42.
- **تقرير الاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي 2021**. https://www.cbe.org.eg/ar/financial-stability/macroprudential/financial-stability-reports

- Chakraborty, R., & Abraham, R. (2021). The impact of financial inclusion on economic development: the mediating roles of gross savings, social empowerment and economic empowerment. **International Journal of Social Economics.** Vol. 48 No. 6, pp. 878-897.
- George, B., & Thomachan, K. T. (2018). Financial inclusion and women empowerment: a gender perspective. **International Journal of Research-Granthaalayah**, 6(5), 229-237
- Jedi, F. F. (2022). The Relationship between Financial Inclusion and Women's Empowerment: Evidence from Iraq. **Journal of Business and Management Studies**, 4(3), 104-120.
- Nguse, T., Desalegn, G., Oshora, B., Tangl, A., Nathan, R. J., & Fekete-Farkasne, M. (2022). Enhancing Women Economic Empowerment Through Financial Inclusion: Evidence From Smes in Ethiopia. **Polish Journal of Management Studies**, 25(1), 270-291.
- Kumari, D. (2020). Women's Economic Empowerment: An Integrative Review of Its Antecedents and Consequences. **Journal of Poverty, Investment and Development**, 56, 34-41.
- Mabrouk, F., Bousrih, J., Elhaj, M., Binsuwadan, J., & Alofaysan, H. (2023). Empowering Women through Digital Financial Inclusion: Comparative Study before and after COVID-19. **Sustainability,** 15(12), 9154.
- **the Global Findex** Database ,https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

- **World bank** data, https://data.worldbank.org/
- Onukogu, C. (2021). The Impact of Financial Inclusion on the Economic Empowerment of Nigerian Women. Available at SSRN 3933830.
- George, B., & Thomachan, K. T. (2018). Financial inclusion and women empowerment: a gender perspective. **International Journal of Research-Granthaalayah**, 6(5), 229-237.
- Bhatia, S., & Singh, S. (2019). Empowering Women Through Financial Inclusion: A Study of Urban Slum. **Vikalpa,:The Journal for Decision Maker**s 44(4), 182-197
- Dhar, S. (2021). Economic Globalization and Women's Economic Empowerment in Bangladesh-An Econometric Approach. **Arthaniti: Journal of Economic Theory and Practice.** 56, 34-41.